

Distr.: General
18 July 2019
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٩
٣-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، نيويورك
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت
الحوار المنظم بشأن التمويل

الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

موجز

استجابة لقرار المجلس التنفيذي ١٦/٢٠١٨ الذي طُلب فيه من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يستعرض شكل ومحتوى التقرير السنوي عن المساهمات وعن الإيرادات المتوقعة للسنوات المقبلة من أجل تحسين نوعية الحوار المنظم بشأن التمويل، أدخل البرنامج الإنمائي تعديلات على هذا التقرير بهدف التركيز على الاحتياجات من التمويل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ويعكس التقرير أيضاً المواضيع التي أثّرت في الحوارات المتعلقة بالتمويل الاستراتيجي، بما في ذلك الالتزامات المتبادلة المتضمنة في اتفاق الأمين العام للتمويل.

ويتضمن التقرير معلومات عن ما استجد في حالة تمويل برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

وفي عام ٢٠١٨، ارتفع مجموع المساهمات المقدمة إلى البرنامج الإنمائي بنسبة ٦ في المائة، إذ بلغ ٥,٢ بلايين دولار، بينما كان قد بلغ ٤,٩ بلايين دولار في عام ٢٠١٧. وارتفعت المساهمات في الموارد العادية بنسبة ٢ في المائة، حيث بلغت ٦٢٤ مليون دولار، وعُكس بذلك المنحى التنازلي المشهود منذ عام ٢٠٠٧. وارتفعت المساهمات في الموارد الأخرى بنسبة ٦ في المائة، حيث بلغت ٤,٦ بلايين دولار. ولا تزال نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى تبلغ ١٢:٨٨. ويرد في الوثيقتين DP/2019/26 و DP/2019/26/Add 1 معلومات التمويل المستكملة لعام ٢٠١٨.



وقياسا إلى المساهمات المقدرة لعام ٢٠١٨ في خطة الموارد المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، حصل البرنامج الإنمائي على ما قُدِّر أن يبلغه مجموع الموارد والموارد الأخرى، لكن ما حصل عليه قياسا لما قُدِّر أن تبلغه الموارد العادية كان أقل بنسبة ١ في المائة. ويشدد البرنامج الإنمائي مرة أخرى على ما لتوفّر الموارد العادية من أهمية في ما يبذله من جهود للاستجابة بسرعة للأولويات الوطنية؛ وتقديم حلول إنمائية متكاملة لمساعدة البلدان على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وكفالة فعالية التنمية على الصعيد العالمي؛ واعتماد خيارات واستثمارات استراتيجية؛ وكفالة الاستقرار التنظيمي.

عناصر قرار

يُتّرح على المجلس التنفيذي ما يلي:

(أ) الإحاطة علما بالوثائق DP/2019/26 و DP/2019/26/Add.1 و DP/2019/27؛

(ب) الإشارة إلى أهمية توفر الموارد العادية بالقدر الكافي وعلى نحو يمكن التنبؤ به، فهذا أمر بالغ الأهمية ليتسنى للبرنامج الإنمائي توفير الحلول الإنمائية الشاملة والمتكاملة التي تقتضيها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(ج) التذكير بأهمية إمكانية التنبؤ بالتمويل، وحث الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية للموارد العادية وإعلانات التبرعات المتعددة السنوات لعام ٢٠١٩ والسنوات المقبلة، لأن تقلص الموارد العادية يهدد قدرة البرنامج الإنمائي على تحقيق النتائج المقررة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

(د) الإقرار بأهمية القطاع الخاص في إتاحة التمويل لأغراض أهداف التنمية المستدامة، والتشجيع على وضع أدوات مالية جديدة ومبتكرة للحصول على التمويل من القطاع الخاص؛

(هـ) حث الدول الأعضاء على أن تقوم، عن طريق الحوارات المنظّمة بشأن التمويل، بمواصلة حوارها مع البرنامج الإنمائي بشأن الانتقال من منح موارد مخصصة الأغراض بدرجة كبيرة إلى الإسهام في الموارد العادية أو موارد أخرى مرنة؛ والتقييد بالالتزامات المتعاضدة المحددة في اتفاق التمويل.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - معلومات التمويل المستكملة لعام ٢٠١٨
٤	ألف - مجموع المساهمات
٥	باء - المساهمات في الموارد العادية
٦	جيم - المساهمات في الموارد الأخرى
٨	ثالثا - معلومات مستكملة عن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ - خطة الموارد المتكاملة
١٢	رابعا - تأملات استراتيجية في مسائل التمويل الرئيسية
١٥	خامسا - برنامج متطوعي الأمم المتحدة
١٦	سادسا - خاتمة

أولا - مقدمة

- ١ - أُعدّ هذا التقرير استجابة لقرار المجلس التنفيذي ١٦/٢٠١٨ الذي طُلب فيه من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يستعرض شكل ومحتوى التقرير السنوي عن المساهمات وعن الإيرادات المتوقعة للسنوات المقبلة من أجل تحسين نوعية الحوار المنظم بشأن التمويل، بما في ذلك تقديمه لمحة عامة عن الاحتياجات من التمويل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، مع الأخذ في الاعتبار الموارد العادية والموارد الأخرى.
- ٢ - وبينما يعرض هذا التقرير معلومات محدثة موجزة عن حالة التمويل لعام ٢٠١٨، ترد معلومات محدثة أكثر تفصيلاً في الاستعراض السنوي للحالة المالية (DP/2019/26) وإضافته (DP/2019/26/Add 1).
- ٣ - ويركز التقرير على الاحتياجات من التمويل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ويتناول المواضيع التي نوقشت في الحوارات المنظمة بشأن التمويل الاستراتيجي، بما يشمل الالتزامات المتبادلة المحددة في اتفاق الأمين العام للتمويل. ويأخذ التقرير في الاعتبار أيضاً التعليقات المستقاة من مشاورات سابقة واجتماعات إحاطة غير رسمية مع أعضاء المجلس التنفيذي، ومناقشات مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى.
- ٤ - ويقدم التقرير أيضاً معلومات عن حالة تمويل برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

ثانيا - معلومات التمويل المستكملة لعام ٢٠١٨

ألف - مجموع المساهمات

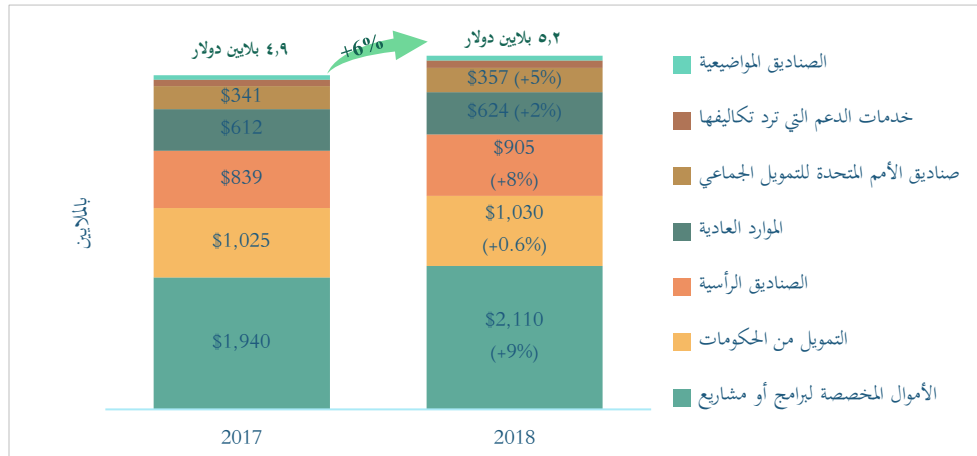
- ٥ - لأول مرة منذ عام ٢٠١١، تجاوز مجموع المساهمات المقدمة إلى البرنامج الإنمائي عتبة ٥ بلايين دولار، إذ بلغ ٥,٢ بلايين دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٦ في المائة بالمقارنة مع مجموعها في عام ٢٠١٧ وهو ٤,٩ بلايين دولار. وبلغت ٥ بلايين دولار منها وُرد من بلدان مستفيدة من برامج لِيُستثمر فيها هي نفسها. وإضافة إلى بلوغ هذا المعلم، حقق البرنامج الإنمائي رقما قياسيا في تنفيذ البرامج، إذ بلغ ٤,٦ بلايين دولار وهو أعلى رقم يسجل في خمس سنوات^(١)، وقدم في الوقت نفسه دعماً فعالاً لجهود إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأعاد تشكيل ملاكته الوظيفي القطري من الكوادر القيادية خلال الربع الأخير والأهم من السنة. ويعرب البرنامج الإنمائي عن تقديره البالغ للدعم الذي تلقاه من جميع شركائه في التمويل الذين أسهموا إسهاماً كبيراً في هذا النجاح، ولا سيما الدول الأعضاء الـ ١٣٤ التي قدمت مساهمات إلى البرنامج الإنمائي من خلال شتى قنواته للتمويل.
- ٦ - وارتفعت الموارد العادية بنسبة ٢ في المائة، حيث بلغت ٦٢٤ مليون دولار، وعُكس بذلك المنحى التنافسي المشهود منذ عام ٢٠٠٧. غير أن الموارد العادية كنسبة من مجموع المساهمات لا تزال تبلغ ١٢ في المائة ولم تبلغ القدر المستهدف في خطة الموارد المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ وهو ٦٣٠ مليون دولار. وسيعمل البرنامج الإنمائي مع الشركاء على زيادة نسبة الموارد العادية بهدف تقريبها إلى الأهداف المحددة في اتفاق التمويل.

(١) المصدر: DP/2019/10.

٧ - وارتفعت الموارد الأخرى بنسبة ٦ في المائة، إذ بلغت ٤,٦ بلايين دولار، وشهدت جميع قنوات التمويل زيادة كما هو مبين في الشكل ١. وشهد التمويل المخصص الأغراض أكبر زيادة ببلوغه ٩ في المائة، مما أسهم في ارتفاع نسبة الموارد المخصصة الأغراض بدرجة شديدة، وهو الأمر الذي قد يقوض الاتساق والسعي إلى تحقيق نتائج مشتركة. وفي عام ٢٠١٨، كانت نسبة ٩١ في المائة من الموارد الأخرى المتلقاة موارد مخصصة الأغراض بدرجة شديدة.

الشكل ١

المساهمات بحسب قنوات التمويل: عام ٢٠١٧ مقابل عام ٢٠١٨



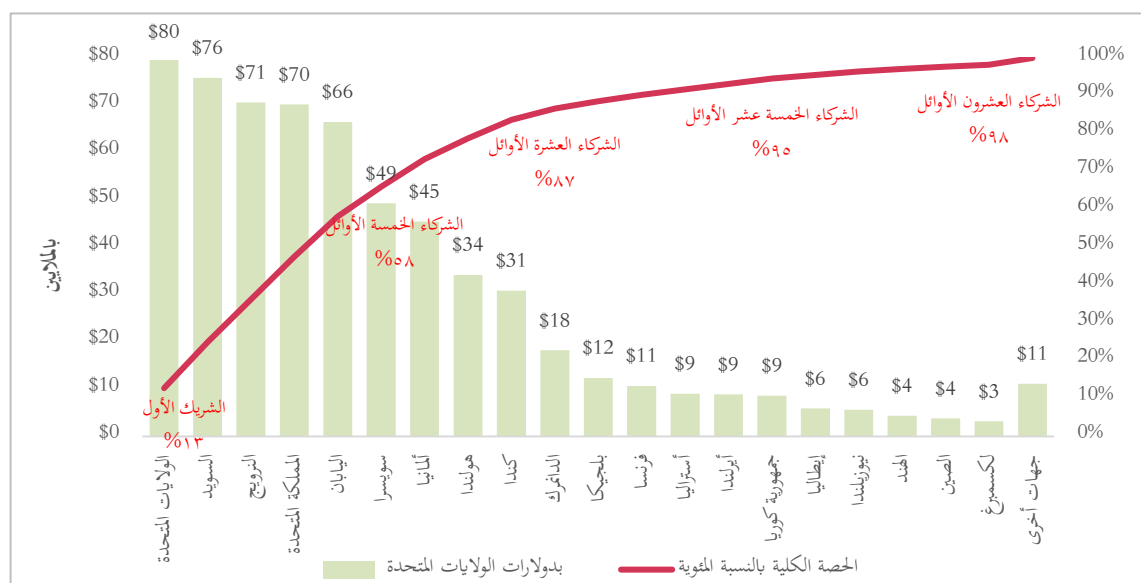
باء - المساهمات في الموارد العادية

٨ - وفي عام ٢٠١٨، تلقى البرنامج الإنمائي مساهمات في الموارد العادية من ٥٢ دولة عضوا، وزادت مساهمات الحكومات في تغطية التكاليف المحلية للمكاتب بمقدار ٥ ملايين دولار خلال عام ٢٠١٧. ويعرب البرنامج الإنمائي عن تقديره لزيادة المساهمات في الموارد العادية من حكومات ألمانيا وجمهورية كوريا والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا واليابان، ولاستمرار قوة الالتزام من ٣٥ دولة عضوا دأبت على المساهمة باطراد، وتتصدرها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا ضمن قائمة المساهمين العشرة الأوائل. وساهم أفراد أيضا في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي من خلال المنصة العامة "Digital Good". ونسبة ٤٣ في المائة من مجموع الموارد العادية المتلقاة في عام ٢٠١٨ وردت في إطار الالتزامات المتعددة السنوات، وهي نسبة تزيد عن تلك الواردة في عام ٢٠١٧ وهي ٢٩ في المائة.

٩ - ولا يزال البرنامج الإنمائي يعتمد اعتمادا كبيرا على أكبر المساهمين في الموارد العادية، حيث يسهم المساهمون العشرون الأوائل بما قدره ٦١٣ دولار، أي ما نسبته ٩٨ في المائة من المجموع (انظر الشكل ٢ أدناه). وما زال توسيع قاعدة المانحين الأساسيين يشكل تحديا للبرنامج الإنمائي وكذلك لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع. ويتضمن اتفاق التمويل التزاما بزيادة نسبة التمويل الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ودعوة صريحة إلى زيادة عدد المساهمين الرئيسيين. وتمشيا مع اتفاق التمويل الخاص، سيبدل البرنامج الإنمائي قصارى جهوده لتوسيع قاعدته من المانحين الرئيسيين.

الشكل ٢

الشركاء العشرون الأوائل المسهمون في الموارد العادية، لعام ٢٠١٨

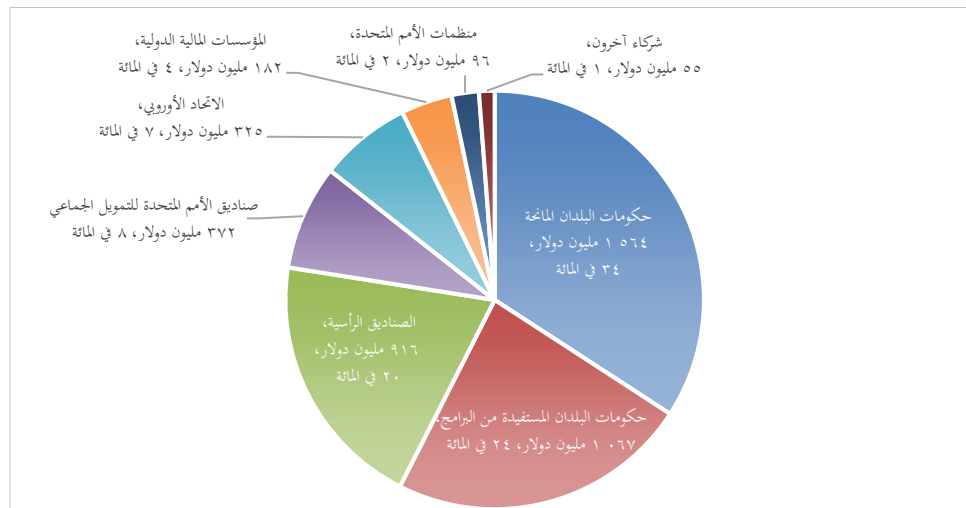


جيم - المساهمات في الموارد الأخرى

١٠ - بلغ مجموع المساهمات في الموارد الأخرى ٤,٦ بلايين دولار في عام ٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧. وورد ١,٦ بليون دولار منها من حكومات بلدان مانحة (زيادة نسبتها ٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧)، و ١,١ بليون دولار من حكومات بلدان مستفيدة من برامج (زيادة نسبتها ٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧)، و ١,٩ بليون دولار من شركاء من غير الحكومات (زيادة نسبتها ٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧)، بما في ذلك ٣٧٢ مليون دولار من صناديق الأمم المتحدة للتمويل الجماعي و ٣٢٥ مليون دولار من الاتحاد الأوروبي. ويبيّن الشكل ٣ أدناه مختلف أنواع الشركاء الذين أسهموا في الموارد الأخرى في عام ٢٠١٨.

الشكل ٣

المساهمات في الموارد الأخرى بحسب نوع الشريك، لعام ٢٠١٨



ملاحظة: تشمل عبارة "شركاء آخرون" المساهمات من الشركات الخاصة والمؤسسات الوقفية والمنظمات غير الحكومية.

١١ - وساهمت حكومات البلدان المستفيدة من البرامج بمبلغ ١.١ بليون دولار في إطار التمويل من الحكومات لثووجه مساهمتها أساسا للاستثمار فيها هي نفسها. وإضافة إلى ذلك، أسهم أكثر من ٢٠ بلدا من البلدان المستفيدة من البرامج في النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بتوفير موارد لإنماء بلدان أخرى مستفيدة من البرامج. والزيادة في حجم التمويل من الحكومات تبرز الطابع المتغير للتمويل الإنمائي وما للبرنامج الإنمائي من أهمية كشريك موثوق به في دعم البلدان في جهودها المبذولة لإنجاز أهداف التنمية المستدامة. وبوسع البرنامج الإنمائي، من خلال الولاية المنوطة به وخبرته وشبكته العالمية وحلوله المتكاملة، أن يدعم بفعالية البلدان المستفيدة من البرامج في مجال تمويل وإنجاز أنشطتها التي تصبّ في خطة عام ٢٠٣٠.

١٢ - وبلغ التمويل المواضيعي في عام ٢٠١٨ ما قدره ٦٧ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧. ورغم هذه الزيادة الطفيفة، لا يمثل التمويل المواضيعي سوى ١ في المائة من مجموع المساهمات، وهو نفس المستوى المسجل في عام ٢٠١٧. وبين الجدول ١ الشركاء الذين أسهموا في التمويل المواضيعي في عام ٢٠١٨. ويأمل البرنامج الإنمائي أن يرى زيادة في التمويل المواضيعي بفضل منافذ التمويل التي خضعت للتجديد وأصبحت أكثر اتساقا مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨.

الجدول ١

الشركاء المسهمون في التمويل المواضيعي، لعام ٢٠١٨

ألمانيا	٣٥ ٠٣٩ ٨١٨
الدايمرك	١٥ ٧٣٢ ٨٤٥
النرويج	٤ ٦٣٠ ٣٦٥

السويد	٣ ٢٨٠ ٤٨١
لكسمبرغ	٣ ٠٠٩ ٢٥٩
جمهورية كوريا	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
سويسرا	٢ ٠٢٢ ٢٤٥
جمهورية سلوفاكيا	١٧٩ ٢٠٤

١٣ - وتلقى البرنامج الإنمائي ٣٧٢ مليون دولار من صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧. ويمثل ذلك ٨ في المائة من مجموع الموارد الأخرى، وهي النسبة نفسها المسجلة في عام ٢٠١٧. ووفقاً لأساليب العمل الجديدة مع الجهات العاملة في المجال الإنساني والجهات الإنمائية الأخرى، شكلت الأموال الموجهة للعمل الإنساني ٤٥ في المائة من أموال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات التي تلقاها البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٨، وتصدرتها الأموال الموجهة لجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان. وسيعمل البرنامج الإنمائي على زيادة البرمجة المشتركة، بطرق منها زيادة حصته من التمويل غير الأساسي من أموال صناديق التمويل الجماعي، باستخدام أموال صناديق الأمم المتحدة للتمويل الجماعي المخصصة للمبادرات المتعددة الجهات صاحبة المصلحة، ودعم البرمجة المشتركة من خلال تأدية دوره في تخطيط وإدارة البرامج المشتركة والصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والحكومات الوطنية.

١٤ - وسيواصل البرنامج الإنمائي العمل مع المؤسسات المالية الدولية لتسخير خبراتها التقنية ومواردها للتمويل الميسر من أجل دعم خطة عام ٢٠٣٠ على نحو أفضل. وبلغ التمويل الوارد من المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية ٣٨٧ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٣٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧. ويشمل ذلك مبلغ ١٨٢ مليون دولار وُرد في شكل منح مباشرة، ومبلغ ١٧٣ مليون دولار وُرد من مصرف التنمية الألماني (KfW) ويدخل في إطار المساهمات المقدمة من ألمانيا إلى البرنامج الإنمائي، ومبلغ ٣٢ مليون دولار وُرد في شكل مساهمات غير مباشرة لدعم تنفيذ القروض الحكومية.

١٥ - وبصفة البرنامج الإنمائي شريكاً قيماً في وضع وتنفيذ الخطط التمويلية الهادفة لمعالجة المسائل البيئية والصحية المعقدة، تلقى ما قدره ٩١٦ مليون دولار من صناديق رأسية، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧. ويتوقع من مبلغ ٣٠٠ مليون دولار، المحشود لأغراض التمويل المتعلق بالمناخ مع حكومات بنغلاديش وجزر القمر وجورجيا وزامبيا والهند من الصندوق الأخضر للمناخ، أن يؤدي إلى تحسين حياة ما يقرب من ٢٠ مليون نسمة.

ثالثاً - معلومات مستكملة عن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ - خطة الموارد المتكاملة

١٦ - ورد في خطة الموارد المتكاملة (DP/2017/39)، التي تحدد الموارد المالية لإنجاز الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، مساهمات يقدر مجموعها بمبلغ ٢٠,٩ بليون دولار، مع احتساب نسبة نمو سنوي تبلغ ٥ في المائة. ويشمل المجموع ٢,٧ بليون دولار من الموارد العادية،

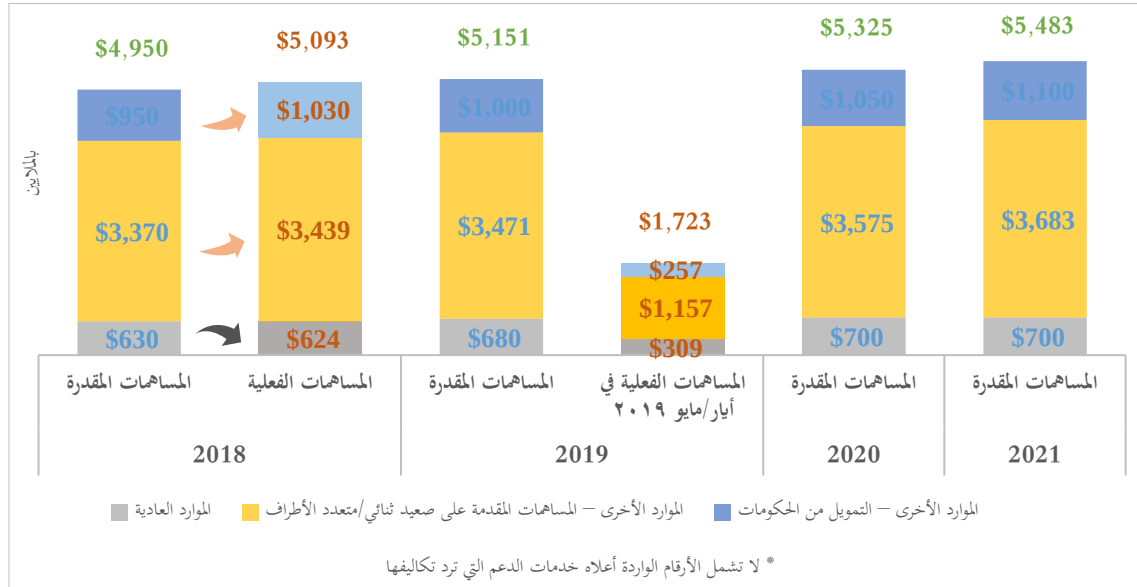
و ٤,١ بلايين دولار من التمويل من الحكومات، و ١٤,١ بليون دولار من المساهمات المقدمة على صعيد ثنائي/متعدد الأطراف.

١٧ - وفي عام ٢٠١٨، بلغ مجموع المساهمات، دون احتساب خدمات الدعم التي ترد تكاليفها، ما قدره ٥,١ بلايين دولار تتألف من بليون دولار من التمويل من الحكومات، و ٣,٥ بلايين دولار من المساهمات المقدمة على صعيد ثنائي/متعدد الأطراف، و ٠,٦ بليون دولار من الموارد العادية. وتجاوز التمويل من الحكومات والمساهمات المقدمة على صعيد ثنائي/متعدد الأطراف الأهداف المحددة لهما، لكن الموارد العادية كانت أقل من القدر المستهدف لها بنسبة ١ في المائة.

١٨ - وفي عام ٢٠١٩، يُقدّر أن يبلغ مجموع المساهمات ٥,٢ بلايين دولار تتألف من ٠,٧ بليون دولار من الموارد العادية و ١,٠ بليون دولار من التمويل من الحكومات و ٣,٥ بلايين دولار من المساهمات المقدمة على صعيد ثنائي/متعدد الأطراف. وكما هو مبين في الشكل ٤، كان قد ورد حتى أيار/مايو ٢٠١٩ ما مجموعه ١,٧ بليون دولار يتألف من ٠,٢٦ بليون دولار من التمويل من الحكومات (٢٦ في المائة من القدر المستهدف) و ١,٢ بليون دولار من المساهمات المقدمة على صعيد ثنائي/متعدد الأطراف (٣٣ في المائة من القدر المستهدف) و ٠,٣ بليون دولار من الموارد العادية (٤٥ في المائة من القدر المستهدف).

الشكل ٤

الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ - المساهمات المقدرة والفعالية



١٩ - ويعرب البرنامج الإنمائي عن تقديره للدعم المستمر من الدول الأعضاء التي أعلنت الالتزامات التي تتعهد بها وعددها ٤١ دولة، كما هو مبين في المرفق ١، والدول الأعضاء البالغ عددها ٢٨ دولة التي دفعت بالكامل أو جزئياً مدفوعات يبلغ مجموعها ٣٠٩ ملايين دولار ونسبتها ٤٥ في المائة من القدر المستهدف. ويعرب البرنامج الإنمائي عن تقديره أيضاً لزيادة الالتزامات المتعهد بها لعام ٢٠١٩ من ألمانيا

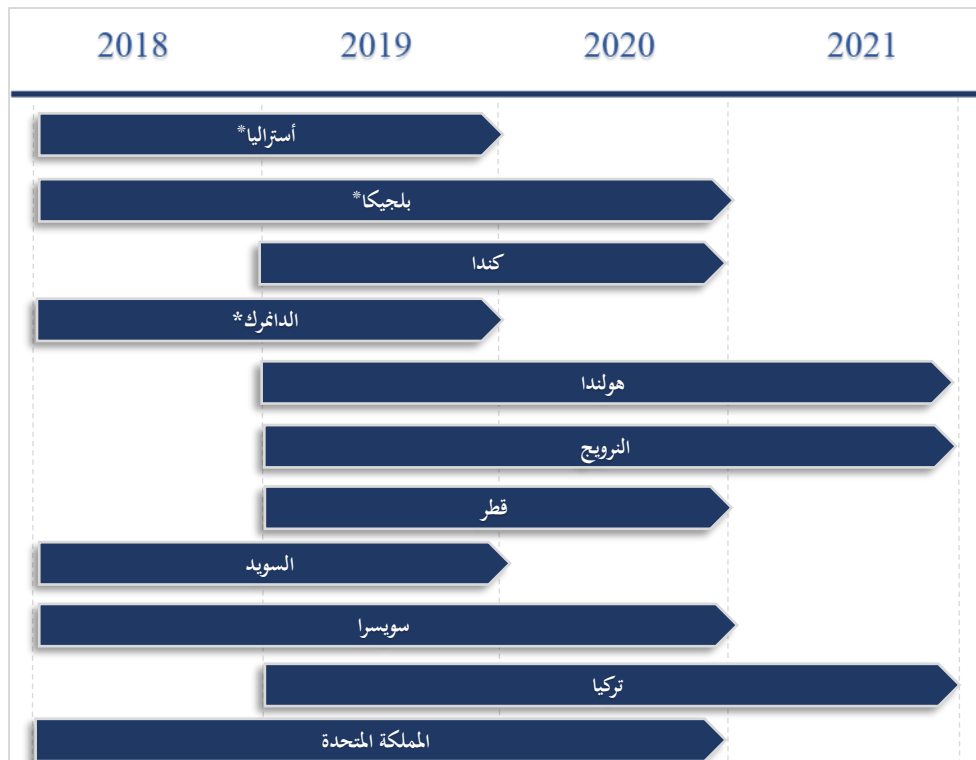
وسويسرا وفرنسا ولكسمبرغ والنرويج وهولندا واليابان؛ وللمساهمات المقدمة من مساهمين للمرة الأولى وهما الفلبين وقطر^(٢)؛ وللدول الأعضاء التي تساهم بانتظام دون أن تبدي التزاماتها رسمياً.

٢٠ - ويُشير البرنامج الإنمائي إلى أمر محفز له وهو أن المبلغ الإجمالي للموارد العادية الوارد حتى نهاية أيار/مايو ٢٠١٩ هو أعلى رقم يسجل منذ عام ٢٠١٥. ويأمل البرنامج الإنمائي أن يدفع المزيد من الشركاء مدفوعاتهم مبكراً وفي حينه.

٢١ - ويثمن البرنامج الإنمائي الجديد والقائم من الالتزامات المتعددة السنوات بالمساهمة في الموارد العادية التي تعهد بها الشركاء المشار إليهم في الشكل ٥، ويتطلع إلى توقيع اتفاقات متعددة السنوات مع شركاء آخرين بما يحسن القدرة على التنبؤ بتمويل الموارد العادية. وزيادة التمويل الذي يمكن التنبؤ به تُمكن البرنامج الإنمائي من الاستجابة لمطالب البلدان على وجه السرعة، والتخطيط للمستقبل، وتقديم الدعم الاستراتيجي على المدى الطويل.

الشكل ٥

التعهدات متعددة السنوات بالمساهمة في الموارد العادية



ملاحظة: بدأت أستراليا وبلجيكا والدانمرك تقديم مساهماتها المتعددة السنوات قبل عام ٢٠١٨.

٢٢ - وحسب تقديرات خطة الموارد المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، سيبلغ مجموع تنفيذ البرامج ما قيمته ٢١ بليون دولار على صعيد جميع نتائج التنمية الثلاث المحددة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وفي عام ٢٠١٨، بلغ مجموع تنفيذ البرنامج الإنمائي للبرامج ما قيمته ٤,٦ بلايين

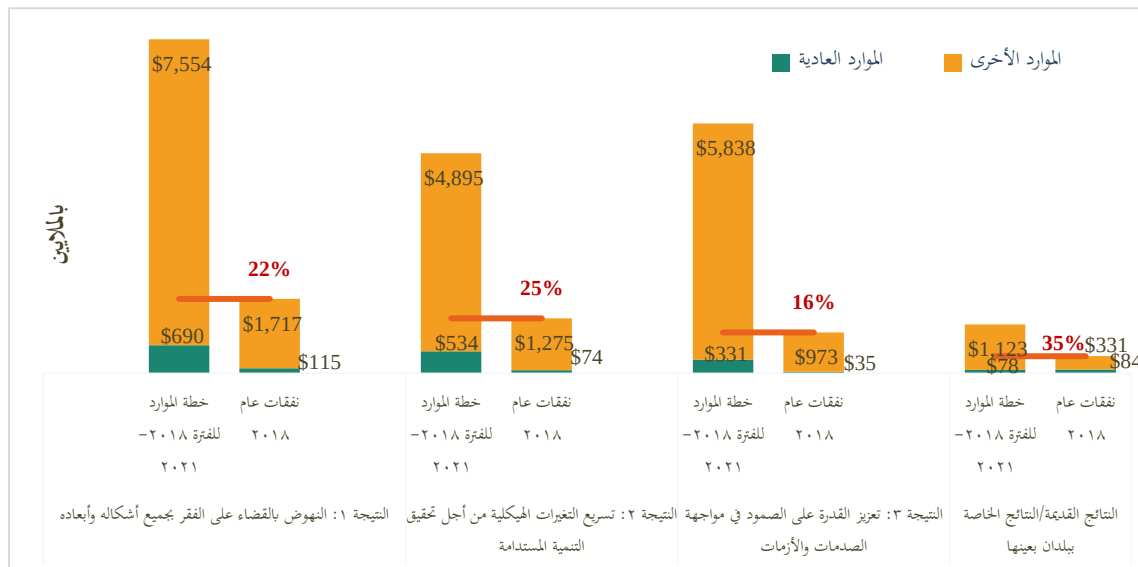
(٢) حسب البيانات المتوفرة في أيار/مايو ٢٠١٩.

دولار وما نسبته ٢٢ في المائة من خطة الموارد لفترة الأربع سنوات، ويشكل ذلك أعلى نسبة تنفيذ خلال السنوات الخمس الماضية. ويبين الشكل ٦ تنفيذ البرامج لعام ٢٠١٨ قياساً إلى خطة الموارد للخطة الاستراتيجية لفترة الأربع سنوات. وخلال السنة الأولى من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، أنفق البرنامج الإنمائي ٢٢ في المائة في إطار النتيجة ١ (النهوض بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده)، و ٢٥ في المائة في إطار النتيجة ٢ (تسريع التغيرات الهيكلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة)، و ١٦ في المائة في إطار النتيجة ٣ (تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والأزمات).

الشكل ٦

الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ - خطة الموارد

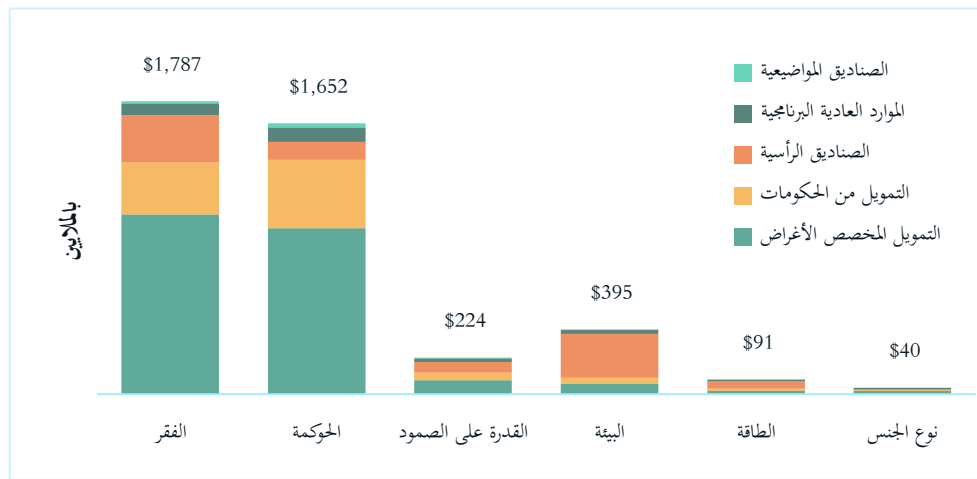
(النفقات البرنامجية لعام ٢٠١٨ مقابل خطة الموارد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١)



٢٣ - ترد في الشكل ٧ أدناه تفاصيل مجموع تنفيذ البرامج لعام ٢٠١٨ من خلال مُجّج البرنامج الإنمائي الشاملة الستة التي تعرف باسم "الحلول المميزة". وبينما وُزّع التمويل من الموارد العادية على جميع الحلول المميزة، مُوّل عمل البرنامج الإنمائي في مجال القضاء على الفقر والحوكمة من التمويل المخصص الأغراض والتمويل من الحكومات في المقام الأول. ودعمت الصناديق الرأسمالية في المقام الأول عمل البرنامج الإنمائي في مجال القدرة على الصمود والبيئة؛ ولكن بالنظر إلى الطابع الشامل للحلول المميزة، مولت الصناديق الرأسمالية أيضاً حصة من برامج البرنامج الإنمائي المتعلقة بالفقر والحوكمة. والموارد العادية مهمة لجميع الحلول المميزة الستة باعتبارها مصدر تمويل مرن من أجل القضاء على الفقر وانعدام المساواة (في أقل البلدان نمواً في المقام الأول)، وتمويل حلول مبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتضررة من الأزمات.

الشكل ٧

النفقات البرنامجية بحسب الحلول الممينة وقنوات التمويل، لعام ٢٠١٨



٢٤ - ويعمل البرنامج الإنمائي على تعزيز الميزنة القائمة على النتائج من خلال تحسين طرقه لتقدير التكاليف، واستعراض مجموعات المشاريع، وتحليل الطلب من البلدان المستفيدة من البرامج بالاستناد إلى أنماط الإنفاق السابقة، وتوقع الإيرادات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ بحسب مصادر التمويل. وستؤام أطر النتائج في وثائق البرامج القطرية بدقة مع إطار النتائج والموارد المتكامل للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ويتوقع أن توقع نحو ١٢٥ من الدول المستفيدة من البرامج (من أصل ١٤٢ دولة، أي ٨٨ في المائة) وثائق برامج قطرية جديدة خلال فترة الخطة الاستراتيجية.

رابعاً - تأملات استراتيجية في مسائل التمويل الرئيسية

٢٥ - يتطرق هذا الفرع من التقرير للمواضيع التي نوقشت في الحوارات المنظمة بشأن التمويل، وينظر في الفرص الحالية والمقبلة لتثبيت البرنامج الإنمائي في بيئة التمويل الإنمائي السريعة التغير والتطور.

اتفاق التمويل: مسار نحو المشاركة المحمدية في التمويل الإنمائي

٢٦ - تفرض بيئة التمويل الإنمائي الدولي المتغيرة ضغطاً متزايداً على قدرة المنظومة المتعددة الأطراف على العمل بفعالية. فمنظومة الأمم المتحدة تعتمد على التبرعات من المانحين، وانعدام المرونة في التمويل والقدرة على التنبؤ به كثيراً ما يعوق قدرة المنظومة على دعم إحراز البلدان تقدماً صوب تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٨، وردت ٩١ في المائة من مجموع المساهمات المقدمة إلى البرنامج الإنمائي في شكل تمويل مخصص الأغراض بدرجة شديدة. وهذا التمويل الذي تخصص أغراضه بدرجة شديدة ويتعذر التنبؤ به يهدد قدرة منظومة الأمم المتحدة على القيام بالتخطيط الاستراتيجي للمدى الطويل، ويحفز بروز منافسة غير صحية بين كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٢٧ - ويرحب البرنامج الإنمائي باتفاق التمويل كوسيلة لتحقيق التوازن بين حصتي التمويل الأساسي وغير الأساسي ولتوجيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية صوب تحقيق نتائج أحسن في مجال التنمية المستدامة عن طريق التعاون على نحو أفضل وأكثر فعالية. وليبلغ الرصيد النسبة المستهدفة للتمويل

الأساسي في اتفاق التمويل وهي ٣٠ في المائة، يتعين على البرنامج الإنمائي أن يركز جهوده ويتواصل مع الدول الأعضاء التي لا تفي حالياً بهذا الحد.

٢٨ - وتمشيا مع اتفاق التمويل، يضاعف البرنامج الإنمائي جهوده من أجل الحفاظ على معايير الشفافية العالية التي يقتدي بها، وتحسين نموذج أداء الأعمال، وزيادة الكفاءة، وتحسين الإبلاغ عن النتائج. وقد اتخذ البرنامج الإنمائي خطوات لزيادة التعريف بالمساهمين في موارده العادية ومناخه للتمويل المواضيعي، وتبيان قيمة التمويل الأساسي عن طريق تحسين الصفحات المعروفة بالمناخين، وتقديم التوجيه إلى المكاتب القطرية بشأن العمل مع الشركاء في تمويل منافذ التمويل الأساسي والمواضيعي.

٢٩ - وسيدعو البرنامج الإنمائي إلى اعتماد منافذه للتمويل المواضيعي المتسقة مع الحلول المميزة المبينة في الخطة الاستراتيجية باعتبارها قناة تمويل جذابة ليفي الشركاء بالتزاماتهم تجاه الاتفاق.

٣٠ - ويدعو اتفاق التمويل إلى زيادة حصة المساهمات متعددة السنوات من أجل تعزيز إمكانية التنبؤ بالتمويل. والبرنامج الإنمائي، بحصوله على ٤٣ في المائة من المساهمات الأساسية لعام ٢٠١٨ من الالتزامات المتعددة السنوات، يُحرز تقدماً نحو تحقيق الهدف المتوقع في الاتفاق.

٣١ - ويقر اتفاق التمويل بالدور البالغ الأهمية لصناديق التمويل الجماعي في النهوض بخطة عام ٢٠٣٠ وحفز العمل الجماعي فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وبصفة البرنامج الإنمائي مستضيفاً لمكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، فإنه في الموقع الأمثل لتحقيق الإمكانيات التي يتيحها التمويل الجماعي، ولدعم انخراطه في الأنشطة الإنسانية والانتقالية والإنمائية. ومن منطلق توليه مهمة تحقيق التكامل بين أهداف التنمية المستدامة، سيدعو البرنامج الإنمائي إلى توفير أموال صناديق التمويل الجماعي للأنشطة المتعددة أصحاب المصلحة، بحيث يبرز أهمية العمل الجماعي مع بقية كيانات منظومة الأمم المتحدة والجهات الإنمائية الأخرى وتسخير التمويل من القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٢ - وستواصل الحوارات المنظمة بشأن التمويل أداء دور حاسم في مناقشة التقدم المحرز على صعيد التزامات اتفاق التمويل. وحدّد تحليل أولي للآثار المترتبة في البرنامج الإنمائي على اتفاق التمويل عدداً من المجالات التي يمكن للبرنامج الإنمائي أن يضاعف فيها جهوده، وسبل رصد التقدم المحرز والتحديات المطروحة والإبلاغ به وبها. ولأنه من المتوقع أن تتم معظم الإجراءات المتعلقة بهذه الالتزامات على صعيد قطري، وضع البرنامج الإنمائي آليات متابعة داخلية وهيكل دعمٍ للتواصل مع مكاتبه القطرية (يبين المرفق الثالث التقدم المحرز قياساً لالتزامات اتفاق التمويل المتصلة بالبرنامج الإنمائي).

إيجابية الآفاق بالنسبة للجهود التي تقودها البلدان من أجل التنمية المستدامة

٣٣ - في حين أن التمويل المقدم من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج (الذي بلغ مستوى بليون دولار في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨) موجّه في معظمه ليُستثمر في هذه البلدان نفسها، استثمر عدد منها في نماء بلدان أخرى مستفيدة من البرامج، مما يُشير إلى حدوث تغير في بيئة التمويل الإنمائي ويبرز علاقة البرنامج الإنمائي الفريدة مع البلدان المستفيدة من البرامج والثقة التي اكتسبها مع مرور السنين.

٣٤ - ولا يزال البرنامج الإنمائي مسلحاً وشريكاً رئيسياً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي عام ٢٠١٨، دعم البرنامج الإنمائي ونُحِض بذلك التعاون بين ١٨٠ بلداً من خلال هذه ٩٠٠ مبادرة. وجمع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يستضيفه البرنامج الإنمائي، بين ٢٠٠ من مراكز الفكر في نصف الكرة الجنوبي من أجل تعزيز التحوّل والبحث في إيجاد حلول إنمائية يمكن تعزيزها ونسخها في بلدان أخرى.

إيجاد شركاء جدد وأدوات جديدة لتمويل خطة عام ٢٠٣٠

٣٥ - يعمل البرنامج الإنمائي على نحو استراتيجي مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة - من الحكومات إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني - لتنويع شراكاته وتمويله وإيجاد سبل مبتكرة لتلبية الاحتياجات الإنمائية. وتعاون البرنامج مع المؤسسات المالية الدولية الآخذ في النضج يتجاوز التمويل المشترك للتدخلات الإنمائية، فهو يشمل العمل المشترك، مثل العمل مع مصرف التنمية الصيني على معايير التمويل والاستثمار المستدامين، والعمل مع البنك الدولي على التقرير المعنون "مسارات لتحقيق السلام"، والعمل مع مصرف التنمية الكاريبي في مجال تمويل الاقتصاد الأزرق.

٣٦ - وعمل البرنامج الإنمائي يدخل في إطار المساعي الدولية الهادفة إلى الدعوة إلى اعتماد مبادرات عالمية تحدث تغييرات نسقية في تمويل خطة عام ٢٠٣٠، وإلى دعم هذه المبادرات. وإذ يدرك البرنامج الإنمائي تزايد الفرص في قطاعي المناخ والبيئة، يعمل مع شركاء متعددين وأدوات مالية متعددة في مجال المسارات الاقتصادية الخضراء والطاقة المستدامة. وفي عام ٢٠١٨، سخر البرنامج الإنمائي ٦ بلايين دولار محشودة من مصادر من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك تقديم تمويل مصدّره منحة وقدره بليون دولار في ١١٠ بلدان لأغراض الطاقة المستدامة النظيفة والميسورة التكلفة.

٣٧ - ويظل البرنامج الإنمائي شريكاً قوياً للصناديق الرأسية يضع وينفذ خططاً تمويلية لمعالجة القضايا البيئية المعقدة، ويقدم الخدمات الصحية إلى المناطق النائية. والصناديق الرأسية هي ثالث أكبر مصدر تمويل للبرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٨ (٠,٩ بليون دولار، أي نسبة ٢٠ في المائة من المجموع).

٣٨ - ووسّع البرنامج الإنمائي من جهوده لتمويل أهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه التحديد، أنشأ البرنامج الإنمائي "محو قطاع تمويل أهداف التنمية المستدامة" لتيسير ودعم عمل الأفرقة في جميع أجزاء المنظمة على إدماج خطة عام ٢٠٣٠ في نظام التمويل والمالية العامة، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. وسيعمل المركز بمثابة منبر سريع للابتكار يجمع قدراً هاماً من خبرات البرنامج الإنمائي ومبادراته وأدواته المالية الجديدة وشراكاته بهدف الدعم في حشد وتسخير موارد هامة لفائدة أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي. وسيكون للمركز عدد ضئيل من المبادرات الرئيسية الهدف منها تسريع وتعزيز العمل ومساعي الاستفادة من الدروس على الصعيد الوطني. وإحدى المبادرات الرئيسية الأولية هي مبادرة "أثر أهداف التنمية المستدامة" التي تهدف إلى توليد رأس المال القطاع الخاص والاستفادة منه عن طريق إصدار التصديقات على الاستثمارات المُساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في شكل شهادات. والخدمات الثلاث لمبادرة "أثر أهداف التنمية المستدامة" هي: (أ) وضع معايير عالمية للعمليات لتكون أساس نظام لإصدار طرف ثالث التصديقات على الاستثمارات المُساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) إعداد معلومات عن الأسواق والبيانات في شكل "خرائط المستثمر في

أهداف التنمية المستدامة“؛ (ج) والقيام، بالاستناد إلى تلك الخرائط، بعقد منتديات للمستثمرين بشأن أهداف التنمية المستدامة تمكّن من الجمع بين المستثمرين والشركات.

٣٩ - ويستثمر البرنامج الإنمائي في القدرات وفي الأدوات المبتكرة الجديدة للعمل بمختلف أنواع التمويل الإنمائي، وتنظيم المشاريع ذات التمويل المختلط التي تجمع بين مزيج من المنح والمدفوعات المسددة على أساس الأداء والأدوات الائتمانية. ويساعد البرنامج الإنمائي أيضا الحكومات على نحو متزايد في وضع مفاهيم لأدوات تمويل مبتكرة وتنفيذها، ومنها السندات الخضراء وسندات الأثر الاجتماعي والصكوك الإسلامية. ويجري إعداد أدوات مالية جديدة لتمكين البرنامج الإنمائي من العمل مع جهات شريكة جديدة، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، على تمويل الأولويات الإنمائية المحلية والإقليمية والوطنية، والتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما صندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية. وتجدر الإشارة إلى أنه ما زالت هناك قيود تحدّ من تنفيذ هذه الأدوات المالية الجديدة وتسخير إمكاناتها إلى أقصى حد في خدمة الدول الأعضاء.

الحفاظ على درجة شديدة من الشفافية والمساءلة

٤٠ - حدّث البرنامج الإنمائي بوابته الإلكترونية المتعلقة بالشفافية (open.undp.org) يجعلها في أحدث تصميم وإتاحتها الوصول ييسر إلى المعلومات عن أكثر من ٥٠٠ مشروع للبرنامج الإنمائي، وهي تعرض حافظات برامجه الجارية باستخدام نهج مختلفة، وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة، والنتائج المحققة بحسب النواتج تحديدا.

خامسا - برنامج متطوعي الأمم المتحدة

٤١ - في عام ٢٠١٨، وهو العام الأول من تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وصل الحجم المالي الإجمالي لهذا البرنامج إلى ١٩٩,٦ مليون دولار، منها ١٨٣,٩ مليون دولار من الموارد البرنامجية - بما في ذلك الأموال المقدمة من كيانات الأمم المتحدة لاستقدام المتطوعين - وموّلت نسبة ٣ في المائة من الموارد البرنامجية من صندوق التبرعات الخاص.

٤٢ - ويظل لصندوق التبرعات الخاص لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة أهمية بالغة في تنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ولا سيما فيما يخص تعزيز السياسات والبنى التحتية المتعلقة بالمتطوعين في جميع أنحاء العالم، وإدماج العمل التطوعي في خطة عام ٢٠٣٠، ودعم الأبحاث في موضوع العمل التطوعي وإقامة الأدلة عليه. وفي عام ٢٠١٨، تلقى صندوق التبرعات الخاص مساهمات (منها مساهمات متعددة سنوات) بقيمة ٥,٢ ملايين دولار، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٤١ في المائة مقارنة بما بلغته في عام ٢٠١٧ وهو ٣,٧ ملايين دولار، وهذا أعلى مستوى يُسجل منذ عام ٢٠٠٩. وتعكس الزيادة التقلبات المعتادة في ما يُقدم للصندوق من مساهمات سنوية ومتعددة السنوات، وتدل على وجود اتجاه يصعب معه التنبؤ بمستوى المساهمات السنوية. ومن المتوقع أن يتواصل، بفضل المرونة المتزايدة للصندوق، تمكّن شركاء التمويل الجدد من دعم برنامج متطوعي الأمم المتحدة في مواصلة عملياته وبرامجه.

٤٣ - وزادت المساهمات (بما فيها المساهمات المتعددة السنوات) المتلقاة من أجل متطوعي الأمم المتحدة الممولين تمويلًا كاملاً، حيث ارتفعت من ١٣,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ١٥,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٨، أوفد ٤٠ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة الممولين تمويلًا

كاملا مع البرنامج الإنمائي، وهو ما يمثل مقدارا ماليا يتجاوز ٦ ملايين دولار. وواصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة تنويع شراكاته وإقامة وتنفيذ شراكات جديدة مع الدول الأعضاء والشركاء من بلدان الجنوب، ووضع نفسه في موقع يجعله عنصرا فاعلا رئيسيا في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٤٤ - وتلقى برنامج متطوعي الأمم المتحدة تمويلا للأنشطة المؤسسية من خلال الموارد العادية للبرنامج الإنمائي يبلغ ٨,٨ ملايين دولار، وهو نفس المستوى المتلقى في عام ٢٠١٧. ويشير برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى أنه يحتاج إلى مستوى مستقر يمكن التنبؤ به من الموارد العادية للبرنامج الإنمائي لكي يتسنى له إنجاز ولايته وإتاحة متطوعين رفيعي المستوى وحلول مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة للبرنامج الإنمائي ولغيره من كيانات الأمم المتحدة. وبعد إتمام برنامج متطوعي الأمم المتحدة تغييره التنظيمي وإعادة تحديد وضعه الاستراتيجي في عام ٢٠١٨، أصبح تركيزه أفضل وبات مهيكلًا كأحد مقدمي الخدمات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة، إضافة إلى أنه وسّع من الخدمات التي يقدمها إلى شركائه ونوعها. وشرع برنامج متطوعي الأمم المتحدة في خطة للتغيير الرقمي وبسط أساليب عمله بهدف تعزيز كفاءته واستدامته المالية، وقد انخفضت التكاليف الإجمالية لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بنسبة ١١ في المائة (٢,٥ مليون دولار) في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧. وواصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة تعزيز قدراته على الصعيدين الإقليمي والقطري، وحسّن قدرته على تلبية احتياجات الشركاء بجعل المهام المتصلة بالشركاء لامركزية ومكرّسة.

سادسا - خاتمة

٤٥ - في حين لا يزال البرنامج الإنمائي يقدر قيمة جميع أنواع التمويل التي تمكنه من الوفاء بالتزاماته، تظل الموارد العادية أهم الموارد الضرورية لتقديم حلول شاملة متكاملة وتحقيق النتائج على الأرض. وتقلص الموارد العادية يهدد قدرة البرنامج الإنمائي على تحقيق النتائج الاستراتيجية المقررة. وفي هذا الصدد، يدعو البرنامج الإنمائي الدول الأعضاء لإعطاء الأولوية للموارد العادية، والدخول في تعهدات متعددة السنوات، ودفع المدفوعات مبكرا وفي حينه لتمكين البرنامج الإنمائي من الاستجابة لمطالب البلدان على وجه السرعة، والتخطيط للمستقبل، وتقديم الدعم الاستراتيجي على المدى الطويل، وتقديم حلول إنمائية متكاملة من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

٤٦ - وسيستمر البرنامج الإنمائي في العمل مع المجلس التنفيذي والسعي إلى الحصول على دعم الدول الأعضاء من خلال الحوارات المنظمة بشأن التمويل لضمان بقاء مبادئ إمكانية التنبؤ والعالمية والتدرج سارية، لتحسين مرونة التمويل وشفافيته ومواءمة موارده على نحو أفضل مع النتائج المتوخاة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٤٧ - والبرنامج الإنمائي ملتزم بتحسين نوعية الموارد غير الأساسية ومرونتها، وقد أعاد تصميم منافذه للتمويل المواضيعي لتصبح متسقة بدرجة مباشرة أكبر مع الولاية الأساسية للبرنامج الإنمائي وخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ويعمل البرنامج الإنمائي أيضا على زيادة التعريف بالشركاء الذين يساهمون في منافذ التمويل، وينشر معلومات آنية عن المخصصات والنفقات على البوابة الإلكترونية العمومية.

٤٨ - وسيواصل البرنامج الإنمائي دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال تأديته دوره في تحقيق التكامل، بتقديمه الدعم بشأن السياسات والبرامج المتكاملة، وتوفيره تحليلات البيانات وكذلك التمويل لأغراض أهداف التنمية المستدامة، وإتاحته خدمات المعارف والابتكار دعماً للجهود المبذولة قطرياً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسيقدّم الدعم البرنامجي والتشغيلي إلى كيانات أخرى من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وسيحفز البرمجة المشتركة، بسبل منها استخدام صناديق الأمم المتحدة للتمويل الجماعي لتحقيق النتائج المشتركة.

٤٩ - وسينمّي البرنامج الإنمائي ما هو جديد وقائم من أشكال التعاون الفني وشراكات التمويل مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، وسيضع أدوات تمويل جديدة للعمل مع الشركاء على تسخير التمويل والاستثمارات من القطاع الخاص لأغراض التنمية المستدامة.

٥٠ - وإذ يذكّر البرنامج الإنمائي بالالتزامات المحددة في اتفاق التمويل، يحث الدول الأعضاء على ما يلي: (أ) تقديم التبرعات أو زيادتها على نحو يتسق مع قدراتها؛ (ب) المساهمة على أساس متعدد السنوات وبطريقة مستمرة يمكن التنبؤ بها؛ (ج) الانتقال من منح موارد مخصصة الأغراض بدرجة كبيرة إلى منح موارد أقل تخصيصاً؛ (د) الإقرار بأهمية القطاع الخاص في إتاحة التمويل لأغراض أهداف التنمية المستدامة، والتشجيع على وضع أدوات مالية جديدة ومبتكرة؛ (هـ) الدعوة في أوساط الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية للمساهمة في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به، لتمكين البرنامج الإنمائي من تحقيق النتائج المتوخاة في الخطة الاستراتيجية، وقيادة منظومة أمم متحدة إنمائية تكون متسقة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسيقوم البرنامج الإنمائي من جهته بالاستثمار في مجالات مختارة لتحقيق المؤشرات المحددة في اتفاق التمويل، والرصد بانتظام للتقدم المحرز على جميع المستويات، والإطلاع على التقدم المحرز مع الدول الأعضاء عن طريق الحوارات المنظمة بشأن التمويل.